الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١،١ المقـــدمـــة

يحوي هذ الفصل على فكرة الدراسة ويتكون من خلفية الدراسة والتي نبين فيها أهمية جودة المعلومات المالية والمحاسبية في القوائم المالية بالنسبة لشركات والمساهمين والمستثمرين والمهتمين بها وأثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية كعلم من العلوم التي تطورت في ظل التكنولوجيا المعلومات على القوائم المالية وجودة المعلومات التي تنتجها هذه النظم، كما يتطرق هذا الفصل التي مشكلة الدراسة والمعطيات التي انبثقت منها وجود المشكلة وتحديد أهداف للدراسة بالإضافة إلي أهمية الدراسة والمنهجية التي ستتبعها الدراسة أثناء عملية البحث والتحليل من خلال مجتمع وعينة الدراسة ومحدداتها ورسم خطة لها من خلال هيكلية الدراسة كجزء من هذه الفصل لتحديد الخطوات التي ستقوم عليها هذه الدراسة والمراحل التي ستمر بها.

١،٢ خلفيـة الدراســة

في ضوء التحولات العديدة التي حدثت في العالم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية نتيجة للثورات الاقتصادية العالمية، ولا سيما الثورة في تقنية المعلومات والاتصالات، حيث أصبحت المعلومات العنصر الرئيسي والمنتج الوحيد لعالم الأعمال، ولهذا أصبحت تقنية المعلومات ذو مكانة هامة في جميع المجالات، ولا سيما المجال الاقتصادي، مما يعني أن أنظمة المعلومات التقليدية قد أصبحت أقل ملاءمة لتوفير المعلومات لصانعي القرار، حيث فقدت المعلومات أهم خصائصها النوعية وهي الكفاية

والموثوقية والمصداقية، ومن هنا تأتي الحاجة إلى نظام معلومات جديد متوافق مع بيئة احتضان تقنيات المعلومات والاتصالات ليكون قادراً على توفير معلومات عالية الجودة في التوقيت المناسب للمساهمة في ترشيد القرارات، مما يؤكد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل العنصر المعرفي الأكثر أهمية في بيئة الأعمال، حيث تعد جودة المعلومات عاملاً أساسياً للإنتاج والإنتاجية وتنويع الأعمال الاقتصاد وزيادة القيمة المضافة والأرباح وزيادة الدخل القومي، وعلى هذا الأساس ذهبت معظم دول العالم لدخول مجال تقنية المعلومات بهدف مواكبة التطورات الهائلة في هذا المجال (ياسمين أعراب، ٢٠١٦).

حيث أدت هذه التطورات في هذا الوقت إلى زيادة العلاقات التجارية والاقتصادية مما استدعى وجود نظام محاسبي قادر على معالجة جميع البيانات المالية الموجودة في الأجهزة وتصنيفها في التقارير المالية المحاسبية، كما اتجهت العديد من المؤسسات إلى استخدام أحدث التقنيات في مجال نظم المعلومات المحاسبية والاعتماد على الحداثة والريادة لتلبية متطلبات العمل ومواجهة العقبات والصعوبات الفنية والإدارية التي تواجه إدارة هذه المنظمات من حيث جودة المعلومات المحاسبية (عبدالله طه وأخرون، ٢٠١٧) كما مرت الممارسات المحاسبية بفترات عديدة من التطور الاقتصادي عبر العصور في ظل البيئة التي تم فيها استخدام المحاسبة لجميع ممارساتها، من خلال الواقع الاقتصادي الجديد الذي أحدث تحولات كثيرة في العالم في ضوء تطورات الأعمال والتوسع في أراضيها وكذلك تعدد وتنوع المعاملات التجارية ونشر وتوسيع نشاطها ليشمل في العديد من المجالات، إلا أن الممارسات المحاسبية دفعت الشركات الي المطالبة بتوحيد الممارسات المحاسبية وتسويتها من أجل تسهيل عملية الرقابة (بوبكر زريق، ٢٠١٥) مع التطور الكبير في أنظمة المعلومات، ولاسيما أنظمة المعلومات المحاسبية بشكل عام والإلكتروني بشكل خاص وما يصاحب ذلك من تطور للحاجة إلى أنظمة معلومات فعالة ووجود مدراء تنفيذيين لديهم مهارات عالية ومناسبة في مجالات عمل الحاسوب ونظم المعلومات وخاصة العاملين في الإدارة العامة والعاملين في مجال المحاسبة والتمويل حيث

تتحد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بسرعة إلى مجموعة من المهارات في مجالين، هما مجال المحاسبة ومجال تقنية المعلومات مما يساعد المؤسسات على منافسة فيما بينهم بشكل إيجابي فعال (القاضي وأبو زلطة، ٢٠١٠) وقد واكب هذا التطور اهتمام كبير لتقدير نجاح فعالية هذه النظم ومدى مطابقتها لتوفير حاجات العاملين من المعلومات والقوائم المالية المحاسبية على مختلف مراحلهم الوظيفية والإدارية (البحيصي ومقداد، ٢٠١٣).

١،٣ مشكلة الدراســـة

يعد النظام المحاسبي من أهم الأنظمة في المؤسسات المالية لما ينتج من معلومات مهمة لهذه المؤسسة، لذلك أصبحت المعلومات جزءًا مهمًا من المخرجات حيث لها دور مهم في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة، حيث اتجهت الأخيرة إلى تصميم وبناء نظم معلومات للسيطرة على الكم الهائل وتامين وصولها موثقة وصحيحة إلى جميع المستويات الإدارية بطريقة مناسبة وفي الوقت المناسب لاستخدامها في اتخاذ قرارات عقلانية تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة (محمد التتر، ٢٠١٥) كما تعد جودة البيانات المالية هي الأساس الذي يتم الاعتماد عليه في الوصول إلى المعلومات الجيدة والمفيدة في اتخاذ القرارات المختلفة الخاصة بالعمليات المالية المتعلقة بالكفاءة والفعالية لذلك يؤدي غياب هذه النوعية من البيانات إلى المخرجات المالية التي تضعف القرارات المستخدمة وتؤدي إلى قرارات خاطئة مما يسبب خسارة لصناع القرار (Firas A. N. Al-DalabihKK ٢٠١٨)، ووفقا (Nnenna، ٢٠١٢) فان وجودة المعلومات المالية والمحاسبية بالقوائم المالية مطلوبة ليس فقط من قبل الإدارة العليا لشركة ولكن أيضًا من قِبل المساهمين والمستثمرين الذين يحتاجون إلى بيانات مالية ذات موثوقية من أجل تقييم أداء المؤسسة من خلال مصداقية قوائمها المالية، كما أقرت بعض الدراسات السابقة بوجود ضعف في أنظمة المعلومات المحاسبية كدراسة (عصام

الشامس، أسامة الأزرق، ٢٠١٩) التي هدفت فيها مشكلة الدراسة الي التعرف على أثر نُظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على الأداء المالي (العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، العائد على الأسهم) للبنوك التجارية المدرجة في سوق المال الليبي، وبينت بانه لا يوجد تأثير في تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق المالي الليبي، كما لا تقوم البنوك التجارية بالإفصاح عن تقاريرها السنوية، كما لم تقم أغلب البنوك بنشر تقريرها السنوية منذ (٢٠١٢)، وبينت ايضا الدراسة بضرورة زيادة التدريب للعاملين على استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في البنوك للاستفادة من النظم وتحسين أدائها المالي في سوق المال الليبي، بالإضافة إلى إلزم البنوك بضرورة الإفصاح عن تقاريرها السنوية، وبالإشارة الي دراسة (محمود الدلول، ٢٠١٨) فقد جاءت مشكلة هذه الدراسة في التحقق من مدي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في ظل تطور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وامنها، فقد اشارة هذه الدراسة الي وجود علاقة ارتباط معنوية قوية بين توفر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بموارها (المادية، البرمجية، البشرية، قواعد البيانات و الاتصالات والشبكات) وبين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية، وكذلك وجود علاقة ارتباط معنوية إيجابية متوسطة بين الامن المعلوماتي بعناصره (السرية ، التكاملية و الجاهزية) وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية، حيث اوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطوير البنية التحتية وخاصة العنصر البشري، والعمل علي تعزيز البيئة الأمنية والاهتمام بتحقيق فاعلية نظم المعلومات المحاسبية من خلال العمل على تحقيق مستوي افضل لمستخدمي نظم المعلومات المحاسبية وتحسين من سرعة الحصول على المعلومات الازمة لأتخاد القرار.

اما في دراسة (إيمان محمد، بشري صالح، ٢٠١٧) أشارت مشكلة الدراسة على استطلاع الظرف الحالي لأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك وتقييم درجة صلابة وكفاءة التدابير والضوابط التنظيمية المصممة في نظم المعلومات المحاسبية في بيئة نظم المعلومات، وكذلك لتحديد إلى أي مدى تتوافق خصائص أنظمة

التحكم في أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية المطبقة في البنوك مع المواصفات والمعايير التنظيمية المقبولة عمومًا، عندما كشفت الدراسة عن قصور في دور التدقيق الداخلي في التدقيق المحاسبي والذي يركز على مراجعة المعاملات المالية بهدف التأكد من دقة تسجيلها وكشفها أخطاء، كما وجدت أن إجراءات تطوير وصيانة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المرخصة غير كافية مما يعرضها لعدد من المخاطر، إلى جانب وجود مخاطر لأنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية، تعود أسبابها إلى قلة الخبرة والوعي والتدريب لموظفي البنك، بالإضافة إلى الأسباب المتعلقة بإدارة البنك بسبب عدم وجود سياسات صريحة ومكتوبة وضعف التدابير وأدوات الرقابة المطبقة في البنك وعدم وجود مكتبة إلكترونية لحفظ النسخ الاحتياطية والأقراص لحفظها أرشفة نظم المعلومات المحاسبية ضوابط التحكم الإلكترونية والضعيفة المرتبطة بالوصول إلى المكونات المادية والمنطقية للنظام وضوابط التحكم الضعيفة المتعلقة باستخدام التقنيات المتقدمة لمنع وتوثيق محاولات الوصول غير المصرح بها إلى النظام، على وجه الخصوص خاصة الإجراءات المتعلقة بتشفير البيانات والإجراءات المتعلقة بتجديد وإلغاء كلمة المرور.

واستنادا الي الدراسة (Mohammed, ٢٠١٦) التي قامت فيها مشكلة الدراسة على تقييم التطبيقات الأمنية الحديثة للبنوك وأنظمة المعلومات المحاسبية كمحاولة لمواجهة وتقليل التهديدات الحالية، رات هذه الدراسة بانه يوجد صعوبات في استخدام نظم المعلومات المحاسبية، كما توجد صعوبات في استخدام أساليب تطبيقات الأمن الحديثة، وبينت الدراسة أن فترات وأساليب التدريب غير كافية للموظفين لتزويدهم بالمعرفة المطلوبة حول التطبيقات الأمنية الحديثة، كما اوصت هذه الدراسة على زيادة قوة التدريب في جميع الاتجاهات في نظم المعلومات المحاسبية لتقليل التهديدات المحتملة التي قد تظهر، وقد أوصت الدراسة بضرورة بتحسين استخدام أساليب التطبيقات الأمنية الحديثة في البنوك وأنظمة المعلومات المحاسبية، وبذل المزيد من الجهود لتذليل صعوبة التي تعوق استخدام نظم المعلومات والمحاسبة وأساليب التطبيقات الأمنية

الحديثة، والعمل على تطوير نظم المعلومات المحاسبية، وكذلك زيادة قوة التدريب على أنظمة المعلومات المحاسبية لتوفير المعرفة المطلوبة حول تطبيقات الأمان الحديثة ومن ثم تقليل التهديدات المحتملة التي قد تظهر.

وفقا لدراسة (Athambawa Haleem, Kevin Low Lock Teng, ٢٠١٨) فقد جاءت مشكلة الدراسة في إيجاد العلاقة بين مهارات المستخدم ونجاح نظم المعلومات المحاسبية، حيث قامت الدراسة بتقييم العلاقة بين كفاءة المستخدم ونجاح نظم المعلومات المحاسبية من خلال ثلاثة عوامل من مهارات المستخدم وهي الفنية والبشرية والمفاهيمية وبالإضافة الي عاملان هما المعرفة والخبرة والتي تساهم في نجاح نظم المعلومات المحاسبية، حيث اظهرت الدراسة إلى أن خبرة المستخدم ومهاراته التقنية تساهم بشكل كبير في نجاح نظم المعلومات المحاسبية، بالإضافة الي وجود علاقة بين معرفة كفاءة المستخدم ونجاح نظم المعلومات المحاسبية، وهذا يساعد صانع القرار وواضعي السياسات في المؤسسات على فهم أفضل لأهمية كفاءة المستخدم في نجاح نظم المعلومات المحاسبية.

وأما فيما يتعلق بالبيئة المؤسسات الليبية يتبين لنا وفقا لأخر تقارير ديوان المحاسبة لسنوات (٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨) وبعض الدراسات كدراسة (عصام الشامس، أسامة الأزرق، ٢٠١٩) أن نقص الوضوح في طبيعة عمل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية المستخدمة في قطاع البنوك وعدم دقة جودة البيانات المالية في البيئة التي تعمل فيها هذه النظم، إذ بينت هذه التقارير المالية عدم جود شفافية من قبل بعض المؤسسات والبنوك الليبية حول ادائها المالي وعدم الافصاح عن حقيقة قوائمها المالية مما أفقدها الموثوقية والملائمة والمقارنة كما أن الظروف الأمنية والاقتصادية التي مرت بها البلاد منذ عام (٢٠١١) قد أثرت سلبا على البنية التحتية في عمل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من حيث عدم وجود تطوير مستمر في الأجهزة والبرامج والمعدات وأنظمة الحماية لمنع التلاعب بالبيانات المحاسبية بالإضافة إلي ضعف

كفاءة الأداء الوظيفي في ظل الظروف الراهنة التي تؤثر علي بيئة الأعمال والذي يؤثر على نتائج ومخرجات النظام والتي من المفترض أن تحكمها نظم وبرامج تساهم بصورة إيجابية في وضع نظم رقابية على أنظمة المعلومات المحاسبية وتقليل المخاطر لأمن نظم المعلومات التي قد تتعرض لها هذه النظم، وقد تم اختيار الموظفين الماليين لقياس هذا الأثر في إظهار مدي جودة القوائم المالية التي تنتجها هذه النظم وبناء على ذلك تمت صياغة الأسئلة التالية:

١. الي اي مدي تؤثر كفاءة مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية في ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؟

٢. الي اي مدي تؤثر ضوابط الرقابة الداخلية على نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في العمليات المالية والمحاسبية علي جودة القوائم المالية في ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؟

٣. الي اي مدي تؤثر البرامج والأجهزة والمعدات المتوفرة في عمل نظم المعلومات المحاسبية علي جودة القوائم المالية في ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؟

٤. الي اي مدي تؤثر أمن نظم المعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية في ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؟

٥. ما مدي دور الإدارة العليا في دعم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على جودة القوائم المالية في ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؟

١،٤ أهـداف الدراســة

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. التحقق من كفاءة مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية في ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؟

٢ . تقييم ضوابط الرقابة الداخلية على نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في العمليات المالية والمحاسبية علي جودة القوائم المالية في ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؟

٣ .تقييم البرامج والأجهزة والمعدات المتوفرة في عمل نظم المعلومات المحاسبية علي جودة القوائم المالية في ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؟

٤ .التعرف على أثر أمن نظم المعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية في ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؟

٥ .التعرف على دور الإدارة العليا في حماية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على جودة القوائم المالية في ظل استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؟

١،٥ أهمية الدراســـــة

نظرا لاتجاه معظم المؤسسات المالية في مختلف القطاعات نحو تطبيق نظام معلومات المحاسبية الإلكترونية، أصبح من المهم دراسة هذه النظم دراسة علمية متخصصة وتقييم الجدوى من تطبيقها في جميع النواحي خاصة في جانب تحقيق جودة مخرجاتها وما لها من أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال.

١. تناولها موضوعا ذو أهمية كبيرا للمهتمين بالقوائم المالية ومنهم (المدققون الخارجيون، والمستثمرون، والمساهمون، والجهات الحكومية وغيرهم) لمعرفة مدي قدرتهم في الاعتماد على تلك القوائم المعدة والمنشورة من خلال نظم المعلومات المحاسبية.

٢. مساعدة المؤسسات المالية التي تكون فيها نظم المعلومات المحاسبية محركا أساسيا بالنسبة لعملياتها المالية في معرفة الأسباب التي تؤدي إلى الشك في مصداقية القوائم المالية ومعالجة تلك الأسباب للوصول إلى معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها بشكل رئيسي وتكون ملائمة وذات مصداقية عالية.

٣. وتنبع أهمية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في البنوك عنه في المؤسسات المالية الأخرى من حيث قيمتها المادية والتي تأتي نتيجة التطور الكبير في تقنية المعلومات وصناعة الحواسيب والاعتماد الكبير عليها في أعداد التقارير وحفظ البيانات المالية والذي أدى إلى سهولة نسخ وتعديل وتغيير تلك البيانات والملفات المخزنة بذاكرة الحاسوب وهذا الشيء لم يصاحبه تطور مماثل في الممارسات والضوابط الرقابية المطبقة مما يؤثر سلب علي القيم والبيانات المالية المستخرجة من قوائمها المالية مما يعكس على سلبية في أتخاذ أي قرارات في الإدارة العليا.

٤. قلة الدراسات التي تبحث في أمن نظم المعلومات التي تتعرض لها أنظمة المعلومات المحاسبية والتي تحكم فيها قوانين وقرارات الصادرة من الإدارة العليا وليس نظم وبرامج تساهم بصوره إجابيه إلى وضع نظم رقابية على أنظمة المعلومات المحاسبية وتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها هذه الأنظمة. لذلك تنبط مكانة هذه الدراسة من مكانة الموضوع نفسه.

٥. نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية قد أصبحت عرضة للعديد من المخاطر التي تهدد صحة وموثوقية ومصداقية وسرية وتكامل ومدى إتاحة البيانات المالية والمحاسبية التي تسخرها تلك الانظمة، مما يقضي إلى سهولة وقوع تلك المخاطر.

٦. وجود لبس وعدم تفرقة بين تهديدات نظم المعلومات وعدم كفاية الضوابط الرقابية الداخلية تلك الانظمة لدى الباحثين.

٧. غالبية الدراسات السالفة قد ركزت على تأثير مخاطر أمن نظم المعلومات المرتبطة بمرحلتي إدخال وتدوير البيانات، غفلت تماماً عن المخاطر المتعلقة بمرحلة مهمة وحيوية من مراحل النظم وهي مخرجات الحاسوب وأثره على جودة القوائم المالية.

٨. تركز هذه الدراسة على أثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على جودة القوائم المالية في المصارف الليبية بالتالي يمكن من الاستفادة من نتائج هذه الدراسة من حيث زيادة مصداقية القوائم المالية.

٩. تقوم الدراسة الحالية أيضا بمحاولة التحقق من دور الإدارة العليا في دعم النظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية للحصول على مخرجات ذات جودة في القوائم المالية.

١،٦ منهجية الدراسة

يتمثل منهج هذه الدراسة في تقييم والتحقق من أثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على جودة القوائم المالية من خلال التعرف على كفاءة مستخدمي النظام وأثر ضوابط الرقابة الداخلية في النظام وتقييم البرامج والتجهيزات والمعدات المستخدمة التي قد تؤثر علي سلامة وجودة القوائم المالية والتعرف على أمن نظم المعلومات لحماية النظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في البنوك في ليبيا، وذلك بالاعتماد على المصادر التالية.

١،٦،١ المصادر الثانوية

تتشكل تلك المصادر من الأبحاث والمقالات والكتب المنشورة في المجلات العلمية ورسائل العلمية المحكمة والمتخصصة.

١،٦،٢ المصادر الأولية

تعتمد في اعتماد الباحث على الاستبيان، وتم فيه دراسة قائمة أثر النظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على القوائم المالية التي تم الوصول إليها في المصادر السابقة، وتم توزيع الاستبانة على عدد من الموظفين الماليين والمحاسبين العاملين في البنوك الليبية الذين طبيعة عملهم لها علاقة بهذا الدراسة، وبعد المتابعة تم تجميع عدد الاستبيانات المستردة وتجميع العينة واستخدام نسبة المئوية وإجراء التحليل الوصفي (Descriptive Analysis) (كالنسب ومعدل التكرارات) للبيانات التي تم جمعها للتعرف على الصفات الرئيسية لعينة ومتغيرات الدراسة، حيث تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي، لأنه من أنسب الأساليب لمثل هذه الدراسة وإجراء الاختبارات المعملية (مثل اختبار Sign Test) وذلك من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (AMOS) وقبل توزيع الاستبانة على عينة الدراسة تم اختبار مدى صلاحيتها عبر تنفيذ الإجراءات التالية:

١. التحكيم: تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على بعض الأساتذة الأكاديميين وخبراء في اللغة العربية ومن لهم خبرة وإطلاع في مجال نظم المعلومات المحاسبية لأجل الاسترشاد بآرائهم حول الفقرات التي تضمنتها الاستبانة وسيأخذ الباحث بآراء ونصائح المحكمين حيث سيتم الأخذ بالاعتبار بتلك النصائح عند إعداد الاستبانة حتى يتم التوصل للصورة النهائية للاستبانة.

٢. الصدق والثبات: تم إجراء بعض التحليلات الإحصائية للاستبانة (تحليلات الصدق والثبات) أما بالنسبة لتحليل الصدق، أي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه تلك الفقرة، يكون التحقق من صدق الاتساق الداخلي من خلال إيجاد معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه تلك الفقرة، حيث دلت معاملات الارتباط المختلفة على أن هناك اتساق داخلياً للفقرات مع المجالات التي تنتمي

إليها، أما فيما يتعلق بتحليل الثبات، سيقوم الباحث من ثبات استبانة البحث من خلال طريقتي التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

١،٧ محددات الدراســـة

١،٧،١ الحد البشري

ويشمل العاملين لمهنة المحاسبة والمالية بالبنوك التجارية في ليبيا.

١،٧،٢ الحد المكاني

تقتصر هذه الدراسة على قطاع البنوك في ليبيا.

١،٨ هيكلية الدراســـة

تستعرض الهيكلية الخطوات التي تتبعها الدراسة وتقسيمات الفصول ومخطط الدراسة حيث يتضمن الفصل الأول الإطار العام للدراسة، ويشمل نبذة عن موضوع الدراسة ويتضمن بيان المشكلة وأهداف الدراسة والدوافع من إجراء هذه الدراسة وحدود هيكلية ومخطط الدراسة، اما الفصل الثاني يتضمن الإطار النظري للدراسة ويتطرق إلي نظام المعلومات المحاسبية وعلاقتها بنظم المعلومات وخصائصها ومخاطرها الإلكترونية، بالإضافة لتطرق إلي متغيرات الدراسة من ناحية النظرية، ويحتوي الفصل الثالث على الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع الدراسة، والفصل الرابع يتضمن منهجية الدراسة وإجراءاتها، اما الفصل الخامس يشتمل علي التحليل الوصفي للاستبانة والنتائج، والفصل السادس يتضمن الخاتمة والتوصيات.